بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **بدء مناورات عسكرية مشتركة بين الإمارات وبريطانيا**
- **قمة دولية في باريس لإحياء المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وكيان يهود**
- **البرلمان التركي يوافق بالتصويت الأول على المادتين 15 و16 من التعديل الدستوري**

التفاصيل:

بدء مناورات عسكرية مشتركة بين الإمارات وبريطانيا

نقلت رويترز في 15 كانون الثاني/يناير 2017 عن وكالة أنباء الإمارات (وام) يوم الأحد أن بريطانيا والإمارات بدأتا مناورات عسكرية مشتركة باسم "خنجر البحر 2017". وقالت (وام) إن المناورات تهدف إلى "التدريب على تخطيط وتنفيذ وإدارة العمليات العسكرية المشتركة وتفعيل الإجراءات الموحدة بين مختلف الأسلحة المشاركة". وتأتي المناورات في ظل استمرار التوترات بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة من جانب وإيران من جانب آخر. وتتهم السعودية وجيرانها الخليجيون إيران بالسعي لمد نفوذها في العالم العربي من خلال دعم المقاتلين الشيعة في صراعات تستعر في أنحاء المنطقة. وتنفي طهران هذا الاتهام.

إن مناورات عسكرية مشتركة مع الكفار المستعمرين وبخاصة بريطانيا وأمريكا حرام شرعا، لأن ذلك يجعل للكافرين على المسلمين سبيلا، بينما يقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾. كما أن المناورات العسكرية المشتركة هي أداة من أدوات الكفار لنفوذهم إلى بلاد المسلمين وتكريس نفوذهم في البلاد الإسلامية باسم المناورات العسكرية المشتركة وتحت ذريعة محاربة (الإرهاب).

قمة دولية في باريس لإحياء المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وكيان يهود

نقلت بي بي سي عربي في 15 كانون الثاني/يناير 2017 أن العاصمة الفرنسية باريس تستضيف مؤتمرا دوليا يهدف إلى إنعاش مسار السلام بين كيان يهود والفلسطينيين، بحضور 70 دولة وتغيب عنه دولة يهود. وقال وزير الخارجية الفرنسي، جون مارك أيرو، إن المؤتمر له ثلاثة أهداف هي التأكيد على التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين، وحض كيان يهود والفلسطينيين على الدخول في مفاوضات سلام مباشرة، ووضع خطة عملية للمستقبل. ويعقد هذا المؤتمر في أجواء من الشك بشأن السياسة التي سيتبعها الرئيس الأمريكي المنتخب، دونالد ترامب، في الشرق الأوسط.

ورحب الفلسطينيون بالمؤتمر ولكن كيان يهود، الذي لم يحضر، يقول إن المؤتمر ليس سوى حشد ضدها.

هي نفس المسرحية تتكرر في كل مآسي المسلمين على يد الغرب وعملائه، فكيف يرحب الفلسطينيون بالمؤتمر الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، فهذه المسرحية الدولية تتكرر منذ عقود، ولكن لم ينتج عنها شيء لصالح أهل فلسطين إلى الآن حتى لو فرضنا أنه سينتج عنها شيء لا يكون ذلك لصالح المسلمين عامة وأهل فلسطين خاصة، وذلك لأنه لا يرجى من الكفار شيء من الخير، يقول الله سبحانه وتعالى ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

البرلمان التركي يوافق بالتصويت الأول على المادتين 15 و16 من التعديل الدستوري

قالت الأناضول في 15 كانون الثاني/يناير 2017 إن الجمعية العامة في البرلمان التركي وافقت فجر اليوم الأحد بالتصويت الأول على المادتين 15 و16 من مقترح تعديل الدستور في البلاد. وجرى التصويت على المادة 15 المتعلقة بالميزانية والحسابات الختامية، بشكل سري، بمشاركة 483 نائبًا، صوّت 341 منهم بالموافقة، و134 بالرفض، فيما وضع 5 نواب أوراق اقتراع فارغة، وبطلان صوتين، بينما امتنع نائب واحد عن التصويت. وتنص المادة 15 من مقترح التعديل، على صرف نفقات الهيئات العامة من الميزانيات السنوية باستثناء الإدارات العامة والشركات المملوكة للدولة. أمّا المادة 16، فتتعلق بتغيير وإلغاء بعض العبارات الموجودة في مواد الدستور بحيث تتوافق مع نظام الحكم المقترح.

من المعلوم أنه لا فرق بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي من حيث الأساس، لأن كليهما يستندان إلى فصل الدين عن الحياة والدولة ويقرران الحريات الأساسية، بمعنى أنهما يعطيان السيادة للشعب، وهذا كفر في الإسلام، لأن السيادة في الإسلام هي للشرع، أما إصرار البرلمان التركي لا سيما حزب العدالة والتنمية على تغيير النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي فذلك راجع إلى أمريكا، لأن أمريكا تريد أن تغير النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي لتقليص أو لاستئصال النفوذ البريطاني في تركيا، هذا هو الغرض من تغيير النظام.